

## مؤشر PMI™ لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة

مؤشر الأداء الاقتصادي يحقق قراءة قياسية خلال شهر فبراير، ولكن مع زيادة ضغوط الأسعار.

## النتائج الأساسية:

- الإنتاج والطلبات الجديدة يحققان زيادة حادة.
- نمو التوظيف يشهد صعوداً بوتيرة معتدلة.
- أرقام قياسية جديدة لكل من أسعار الإنتاج ومستلزمات الإنتاج.

فبراير. شهدت مستويات النشاط توسعاً بوتيرة ملحوظة. رغم أن معدل الزيادة يشهد خرواً طفيفاً منذ يناير. كما شهد تراكم مخزون مستويات الإنتاج اعتدالاً على مدار الشهر. رغم الزيادة السريعة في نشاط الشراء. على الجانب الآخر، شهد خلق الوظائف الجديدة زيادة بوتيرة معتدلة كانت الأشد حدة منذ شهر أكتوبر الماضي.

وتشير البيانات الأخيرة إلى أن كل من شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط والموردين قد تمكنوا من التعامل مع أعباء العمل بشكل جيد خلال شهر فبراير. وقد استمر الأول في تقليص الأعمال المتراكمة. في حين زاد الأخير من سرعة تسليم مستلزمات الإنتاج. وقد عزى أعضاء لجنة الدراسة تحسن أداء الموردين إلى كفاية مستويات المخزون، وكفاءة الخدمة، والعلاقة الجيدة بين العميل والمورد والمنافسة بين الموردين.

وقد ساهم اجتماع كل من ارتفاع أسعار المواد الخام وارتفاع أسعار الوقود في زيادة تكاليف الشراء في شهر فبراير. ومن ثم، زادت سرعة تضخم أسعار الشراء ووصلت لأعلى وتيرة لها على مدار الدراسة. وقد أشار المشاركون في الدراسة بشكل خاص إلى ارتفاع أسعار البترول.

ولتعويض العاملين لديهم عن ارتفاع تكاليف معيشتهم، قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط بزيادة أجور ورواتب العاملين لديها مرة أخرى خلال شهر فبراير. وبأسرع معدل لها على مدار الدراسة. ورغم ذلك، فإن معدل التضخم كان طفيف فقط.

ويشير تحسن أحوال الطلب إلى أن شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط كانت قادرة على تحميل جزء من أعباء التكاليف على العملاء. حيث شهدت الأسعار زيادة غير مسبوقه نتيجة لذلك.

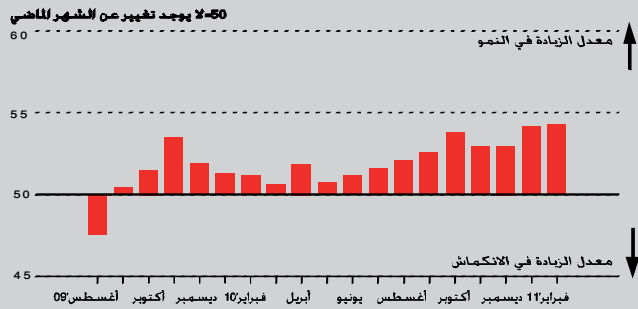
تشير بيانات شهر فبراير إلى المزيد من الأداء الإيجابي لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط. ظل نمو الإنتاج قريباً من التوتيرة القياسية المسجلة في شهر يناير. في حين شهدت الطلبات الجديدة والتوظيف نمواً بمعدلات أقوى ومهماً يكن من أمر. فقد زادت حدة ضغوط الأسعار بمعدلات غير مسبوقه على مدار الدراسة التي استمرت تسعة عشر شهراً.

صعد مؤشر الأداء الاقتصادي الرئيسي (PMI™) لشركة HSBC الإمارات العربية المتحدة والذي يجري تعديله بصورة دورية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقيم مقياساً رقمياً بسيطاً يسهل فهم الأداء الاقتصادي للقطاع الاقتصادي الخاص غير المنتج للنفط - من 54.2 نقطة في شهر يناير إلى 54.3 في شهر فبراير. مسجلاً بذلك أعلى قراءة له على مدار الدراسة. وتشير القراءة الأخيرة إلى زيادة قوية في تعافي القطاع. وبهذا يكون مؤشر الأداء الاقتصادي PMI قد ظل فوق المستوى المحايد 50.0 نقطة لمدة عام ونصف. وقد دعمت زيادة المؤشر الرئيسي زيادات أسرع في كل من الطلبات الجديدة والتوظيف.

وشهدت الطلبات الجديدة الواردة نمواً قوياً ومتسارعاً خلال شهر فبراير. وتشير البيانات إلى أن التحسن الذي يشهده كل من الطلب المحلي والطلب الخارجي قد ساهم في زيادة إجمالي الأعمال الجديدة. رغم أن الأول ظل المحرك الرئيسي. وقد أشار أعضاء اللجنة إلى أن تحسن الأوضاع الاقتصادية، وتوسعات الشركة، وطرح المنتجات الجديدة، والحملات الترويجية والسمعة الطيبة للأعمال على أنها أسباب زيادة الطلب.

لتلبية النمو المتزايد للطلبات الجديدة، قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط بزيادة حجم الإنتاج، وزيادة أعداد العاملين كما عمدت إلى زيادة حجم المخزون من المشتريات خلال شهر

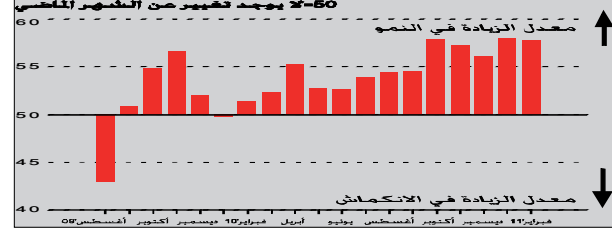
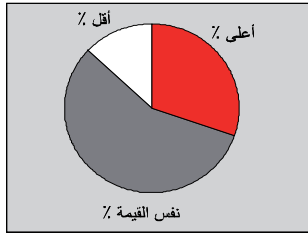
## مؤشر PMI™ لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة



يعتبر مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) لمجموعة HSBC بالإمارات العربية المتحدة مؤشر مركب مصمم لتقديم نظرة شاملة على النشاط الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة. يعتمد المؤشر تقييماته من المؤشرات الفردية التي تقيس معدل التغيير في الإنتاجية، والطلبات الجديدة، والتوظيف، ومواعيد التسليم للموردين ومخزون البضائع التي تم شراؤها. تشير قراءة مؤشر (PMI) الأدنى من 50.0 إلى هبوط اقتصاديات التصنيع؛ بينما النتائج أعلى من 50.0 تشير إلى تزايد النشاط الاقتصادي بشكل عام. في حين تدل النتيجة المساوية 50.0 على عدم وجود تغيير. كلما زاد الانحراف عن القيمة 50.0، زادت نسبة التغيير المسجلة من قبل المؤشر.

### مؤشر الإنتاج

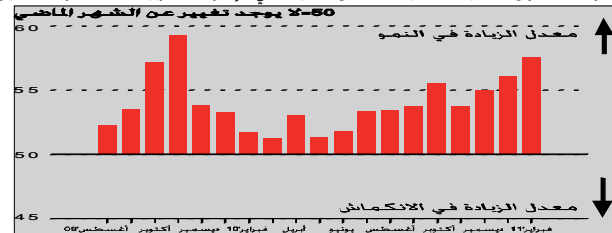
س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.



شهد مؤشر الإنتاج الذي يتم تعديله دورياً هبوطاً طفيفاً في شهر فبراير عن قراءته القياسية المسجلة خلال شهر يناير. مشيراً بذلك إلى زيادة قوية أخرى في القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط. وبهذا يكون نمو القطاع قد استمر لما يزيد عن سنة، مع ربط الشركات للزيادة الأخيرة بتحسين أوضاع العمل وزيادة الأعمال الجديدة.

### مؤشر الطلبات الجديدة

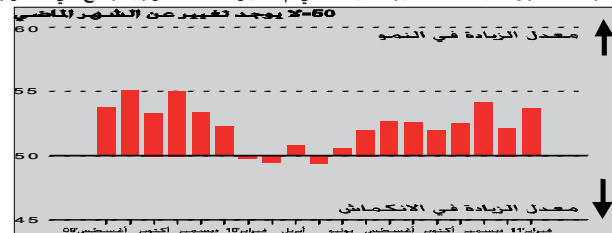
س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد (في الإمارات العربية المتحدة وللتصدير) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



استمرت الأعمال الجديدة الواردة لدى القطاع الإماراتي الخاص غير العامل بالنفط في الزيادة خلال شهر فبراير. وبوتيرة متسارعة، كانت الزيادة الأخيرة قوية كما أنها ثاني أسرع زيادة على مدار الدراسة. وقد سجل ما يفوق 25% من أعضاء اللجنة زيادة منذ شهر يناير. مشيرين إلى أوضاع اقتصادية جيدة. توسعات الشركة، طرح منتجات جديدة، أعمال الترويج والسمعة الطيبة للأعمال.

### طلبات التصدير الجديدة

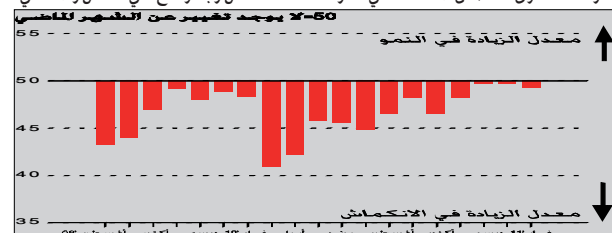
س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



تشير بيانات شهر فبراير إلى أن الطلب الخارجي على منتجات وخدمات شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط ظل قوياً. وقد شهدت الطلبات الجديدة الواردة من الخارج زيادة بمعدل قوي جاء أعلى من متوسط المدى الطويل للدراسة. وقد عزى أعضاء الدراسة زيادة طلبات التصدير الجديدة إلى تحسن أوضاع العمل والسمعة الطيبة للشركات.

### مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

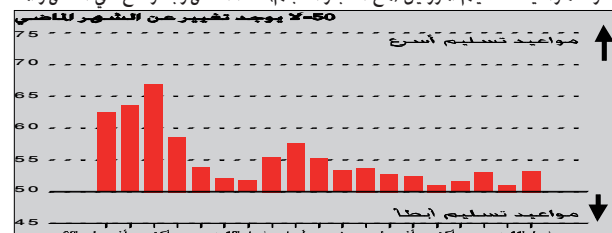
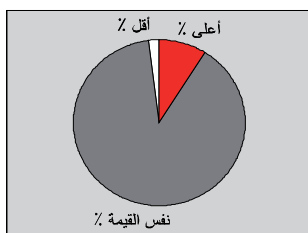
س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتك هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



استمر مؤشر تراكم الأعمال الذي يتم تعديله دورياً في التراجع دون المستوى المحايد 50.0 نقطة في شهر فبراير، وهو ما يشير إلى أن شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط كانت لا تزال قادرة على التعامل مع أعباء العمل لديها. ولم يشير المؤشر مطلقاً إلى تراكم في الأعمال المعلقة منذ بداية الدراسة في أغسطس 2009. ولكن القراءة الأخيرة تعد الأعلى حتى الآن.

### مؤشر مواعيد تسليم الموردين

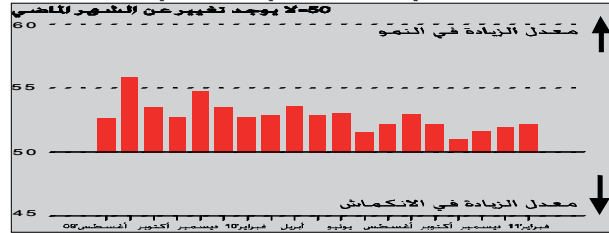
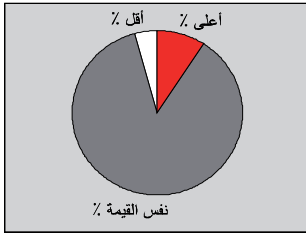
س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت المهل الزمنية التي يستغرقها الموردون في توصيل مستلزمات الإنتاج إلى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط اختزالاً خلال شهر فبراير. عاكساً مع الاتجاه العام للدراسة. علاوة على ذلك، ارتفع معدل التحسن ووصل إلى وتيرة قوية، مع إثارة 9% من المشاركين في الدراسة إلى مزيد من السرعة في التسليم. وقد ذكرت الشركات أن كفاية القدرة لدى الموردين. كفاءة الخدمة، العلاقة الجيدة بين العميل والمورد والمنافسة بين الموردين هي كلها عوامل ساهمت في تحقيق اختزال المهل الزمنية.

## مؤشر التوظيف

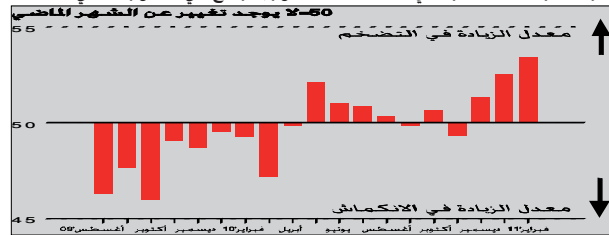
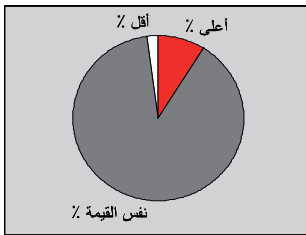
س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.



زادت وتيرة نمو خلق الوظائف الجديدة في كافة قطاعات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط خلال شهر فبراير. ورغم أن النمو لا يزال متواضعاً، إلا أنه كان الأكثر وضوحاً لمدة أربعة أشهر. مع قيام 9% من الشركات التي تم رصدها بزيادة أعداد العاملين بها، وقد أشار المشاركون في الدراسة إلى تحسن أوضاع العمل وتوسعات الشركة على أنها الأسباب الرئيسية خلف الزيادة الجديدة في أعداد العاملين.

## مؤشر أسعار الإنتاج

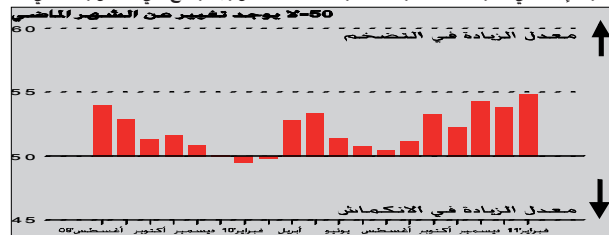
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



دفعت زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج وقوة الطلب شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط إلى زيادة أسعار منتجاتها خلال شهر فبراير. وكان تضخم أسعار المنتجات قوياً كما كان الأسرع على مدار الدراسة حيث أشار ما يقرب من 9% من المشاركين في الدراسة إلى وجود زيادة منذ شهر يناير. هذا مقارنة بـ 2% فقط أشاروا إلى تراجع أسعارهم.

## مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

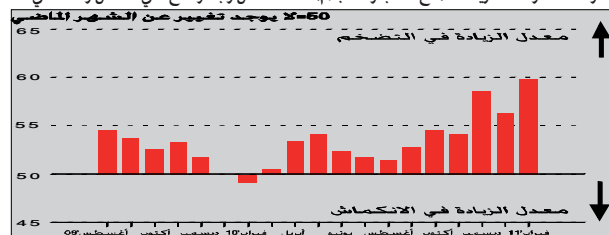
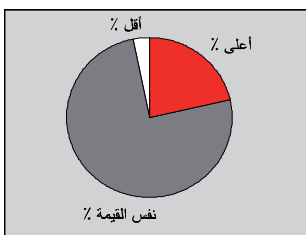
س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



تسارع تضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج التي تواجهها شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط ووصل إلى أعلى وتيرة له على مدار الدراسة خلال شهر فبراير. مدفوعاً بزيادة غير مسبوق في كل من أسعار الشراء وتكاليف التوظيف. شهد إجمالي تكلفة مستلزمات الإنتاج زيادة متواصلة على مدار ما يقرب من عام، وكانت الزيادة الأخيرة ملحوظة.

## تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

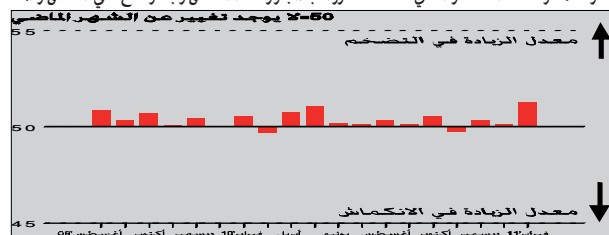
س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



تسارع تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط معدل قوي خلال فترة الدراسة الأخيرة. كانت الزيادة التي شهدتها شهر فبراير هي الزيادة الأقوى على مدار تاريخ الدراسة التي بدأت منذ تسعة عشر شهراً. وقد ربط المشاركون في الدراسة زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج بزيادة أسعار المواد الخام والوقود. وقد أشارت الشركات بشكل خاص إلى ارتفاع أسعار البترول.

## تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

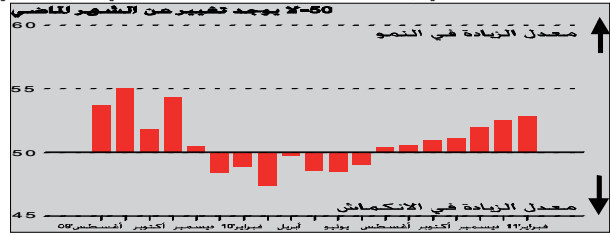
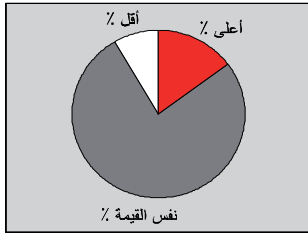
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



استمرت الزيادة في أجور ورواتب العاملين في القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط خلال شهر فبراير. ورغم أن معدل الزيادة كان معتدلاً فقط، إلا أنه سجل رقماً قياسياً على مدار الدراسة. مع ملاحظة 6% من الشركات وجود زيادة. وقد أشارت الأدلة المتواترة إلى منح المزيد من التعويض للعاملين لزيادة تكاليف المعيشة.

## مؤشر عروض الشراء

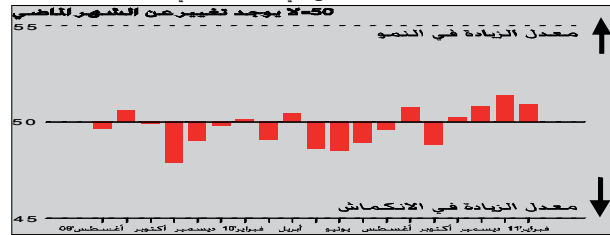
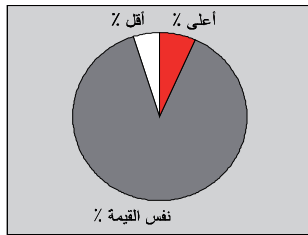
س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي بزيادة نشاط الشراء لديها خلال شهر فبراير وذلك للشهر السابع على التوالي. كانت الزيادة قوية كما أنها كانت الأسرع على مدار خمسة عشر شهراً. الأمر الذي يعكس زيادة نمو الطلبات الجديدة. وكان هناك سبب آخر لزيادة المشتريات من مستلزمات المخزون يتمثل في زيادة المخزون.

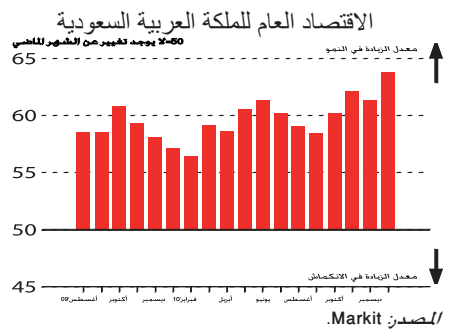
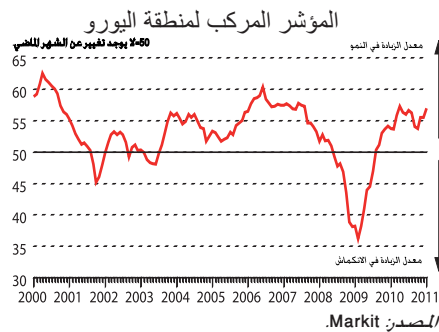
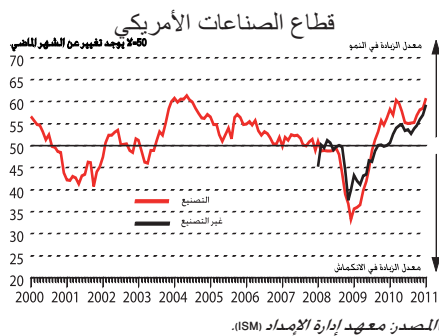
## مؤشر المخزون من المشتريات

س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.



قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط بزيادة مخزونها من مستلزمات الإنتاج خلال شهر فبراير. لاستيعاب متطلبات الإنتاج المتزايدة. وقد شهد مخزون المواد الخام والمواد نصف المصنعة تراكمًا للشهر الرابع على التوالي. رغم أن معدل التوسع قد خسر بوتيرة طفيفة فقط.

## مؤشرات PMI الدولية



أشار مؤشر الأداء الاقتصادي PMI لمعهد إدارة التوريدات الأمريكي ISM إلى تحسن قوي في أوضاع العمل في كافة قطاعات قطاع الصناعات الأمريكي. حيث صعد إلى أعلى مستوى له على مدار أكثر من ستة أعوام ونصف العام خلال شهر يناير مسجلاً 60.8 نقطة من 58.5 نقطة في شهر ديسمبر. في الوقت ذاته صعد مؤشر ISM NMI مسجلاً أعلى قراءة له على مدار الدراسة حيث سجل 59.4 نقطة.

تسارع نمو النشاط لدى القطاع الخاص في منطقة اليورو في شهر يناير ووصل إلى أعلى معدل له على مدار تسعة أشهر. وقد صعد مؤشر الإنتاج المركب لمنطقة اليورو من 55.5 نقطة في شهر ديسمبر إلى 57.0 نقطة. في الوقت ذاته. ارتفعت الطلبات الجديدة الواردة ووصلت إلى أعلى معدل لها منذ شهر أغسطس 2007.

صعد مؤشر الأداء الاقتصادي الرئيسي مسجلاً زيادة قياسية خلال شهر يناير حيث سجل 63.8 نقطة (من 61.3 نقطة في شهر ديسمبر). مدموماً بزيادة غير مسبوقه في كل من الإنتاج والطلبات الجديدة. وتشير القراءة الأخيرة إلى زيادة قوية ومتسارعة في التحسن الذي يشهده القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط.

## ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة. بما في ذلك التصنيع. والخدمات. والأبنشاء. والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC). بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير إن وجد. في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبية المنوبة التي توضحها كل إجابة. وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/ أسوأ الإجابات. ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية. إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التي تقدمها مؤسسة Chartered حول اقتصاد الإمارات العربية المتحدة: الطلبات الجديدة - 0.3. الناتج - 0.25. التوظيف - 0.2. ومواعيد تسليم الموردين - 0.15. مخزون العناصر التي تم شرائها - 0.1. مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تنحرف في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية. وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في التغيير. والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول. في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

## تحذير

تمتلك مجموعة Markit Group المحدودة حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI لـ HSBC في الإمارات العربية المتحدة. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر. النسخ. أو النشر. أو التوزيع. أو النقل للبيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية. أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير. أو أي أخطاء. أو عمليات عدم الدقة. أو عمليات الحذف. أو تأخير للبيانات. أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة. أو العارضة. أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. PMI، Markit و مؤشر مدراء المشتريات هي علامات تجارية مسجلة باسم مجموعة Markit.